

الحلقة الأولى من سلسلة وثائقي الكتائب: لعبة الخداع التي يمارسها البنك
الدولي وصندوق النقد الدولي



أصدرت الكتائب، الجناح الإعلامي لحركة الشباب المجاهدين، الحلقة الأولى من وثائقي جديد ضخم، يتناول عن التحديات الاقتصادية في الصومال. استغرق عرض هذه الحلقة حوالي 50 دقيقة.





افتتح الإصدار لقطاته على مباني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعليق المعلق الذي قال: "لننقود، رسم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي صورةً عن نفسيهما بعناية كمنقذين للاقتصاد العالمي. وكثيراً ما قدّما نفسيهما كأبطال التنمية الاقتصادية الذين يعملون بلا كلل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ولكن بعيداً عن كونهما أبطالاً إيثاريين كما يدّعيان،

تعمل هاتان المؤسستان الماليتان كمحركي دمي محترفين، يحركان بمهارة خيوط الاقتصاد العالمي خلف الكواليس، ويُجبران الدول على قبول إصلاحات اقتصادية قاسية تحت ستار المساعدة.

ما يسمونه مساعدات، في الواقع، ليس سوى أداة للسيطرة والاستعباد، وسيلة لفرض إرادتهما على أضعف سكان العالم، مع الحفاظ على هالة من الفضيلة".



واستشهد الوثائقي بقول المحامي الكيني، بي لومومبا، الذي قال: "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مستعبدان اقتصاديان. ما صُممت من أجله هو ضمان استمرار ديوننا".



ثم بقول الاقتصادي الأمريكي، ميكائيل هودسن الذي قال: "أعتقد أن أشر المنظمات في العالم اليوم هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي".



ونقل الإصدار كذلك قول الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، الذي قال في كلمة له: "البنك الدولي، وبنك موندリアル، وصندوق النقد الدولي، ليسوا جادين. إنهم يدعمون الاستهلاك فقط.

لديّ محافظ هنا. إنه محافظ البنك. يمنحه صندوق النقد الدولي أموالاً تُسمى دعم الواردات.

هل تتخيل؟ يعطونه أموالاً لدعم الواردات. وهذا دين لشعبي. يدعم الواردات، ليس من السلع الرأسمالية، بل من العطور، ماذا تُسمون هذه الأشياء الأخرى، شعر الموتى، الكحول، والنبذ.

حسنًا، لا أمانع إذا كان أولئك الذين يريدون شراء الكحول، ولكن إذا كان بإمكانهم إعطائي المال الأول للاستثمار، والآخر إضافي. إذن هذا خارج الموضوع".

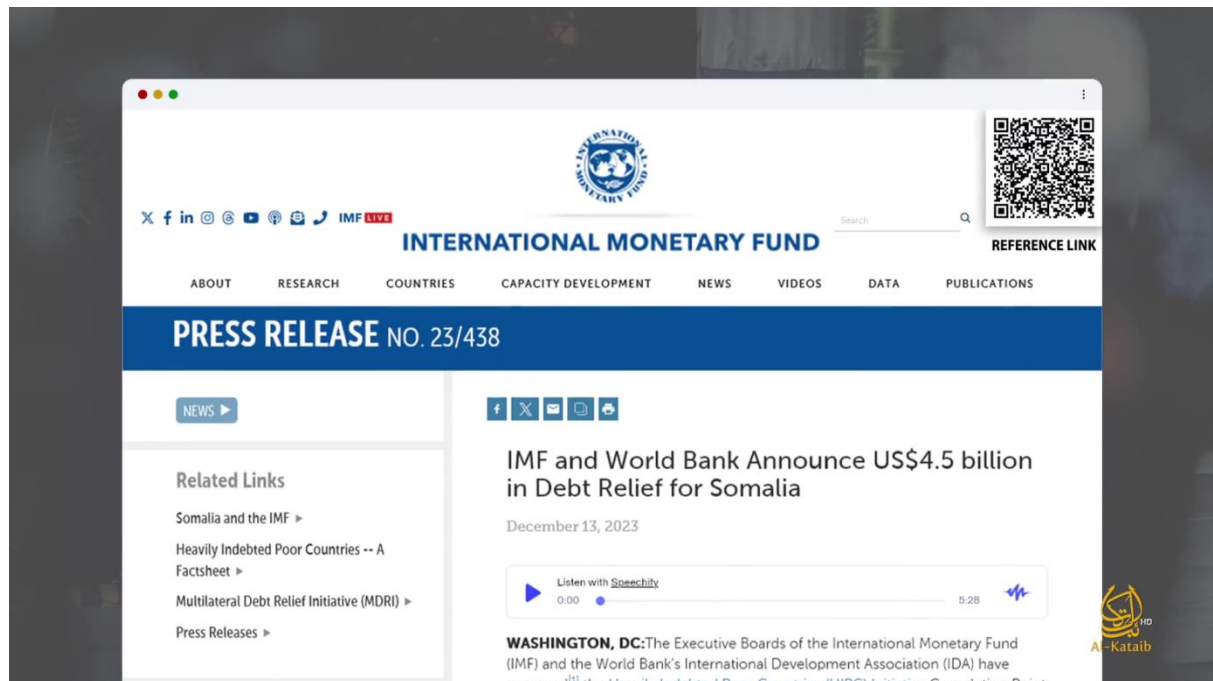
وقال المعلق على الوثائقي: "على الرغم من تقديمهما نفسيهما كخبراء في السياسة الاقتصادية والتنمية، فإن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليسا سوى امتدادات للإرث الاستعماري الغربي، يُكرّسان أنماط السيطرة والاستغلال نفسها في الدول النامية، وهذه المرة على الصعيد الاقتصادي".



عرض الوثائقي مقابلة الاقتصادي الألماني ريشار ورنر مع دافيد مالباس، رئيس البنك الدولي (2019 - 2023)

وأجاب دافيد على سؤال ريشار: "أخبرني، كم دولة نجحت بالفعل منذ إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الانتقال بشكل حاسم من وضع الدول النامية إلى وضع الدول الصناعية؟"

وقال ريشارز: "كانت النتيجة أن الدول النامية تعرضت لقمع مستمر في تنميتها الاقتصادية، وأن مواردها استُخرجت بكفاءة عالية وبتكلفة زهيدة للغاية لصالح الدول الصناعية. لذا، فهي في جوهرها استمرار للعلاقات الاستعمارية على الصعيد الاقتصادي. هذا ما أشرف عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى السبعين عاماً الماضية تقريباً."

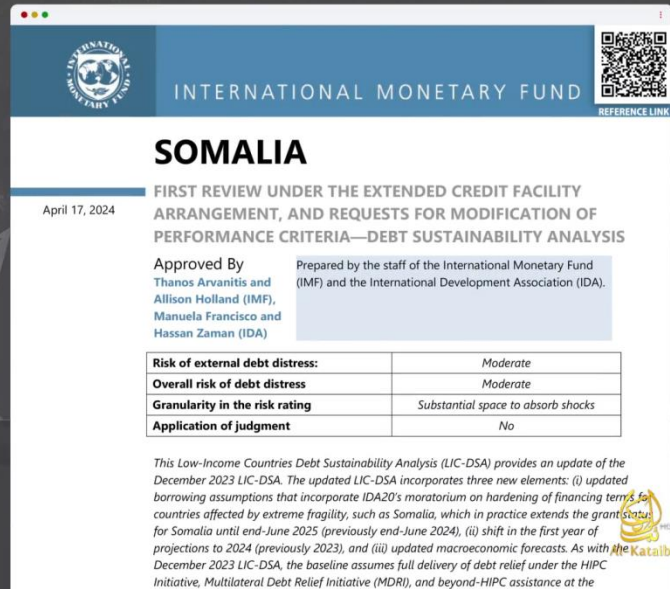




وواصل المعلق على الإصدار قائلاً: "في ديسمبر/كانون الأول 2023، احتفلت حكومة الصومال المرتدة بما وصفته بانتصار تاريخي، وهو إتمام ما يسمى ببرنامج تخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو ما يُعرف بـ "هيبيك". زعم مسؤولون حكوميون مرتدون أنهم حققوا إنجازاً هائلاً، بإقناع الشعب الصومالي بأن بلاده أصبحت الآن خالية من الديون. إلا أن الواقع كان مختلفاً تماماً".

"لا تزال الصومال غارقة في فخ الديون التقليدي لصندوق النقد الدولي، حيث تجاوزت ديونها المستحقة 700 مليون دولار حتى ديسمبر 2023. في هذه السلسلة الوثائقية، سنكشف الحقيقة وراء تخفيف عبء الديون البالغ 4.5 مليار دولار، والذي زُعم أنه حصل عليه. بعيداً عن كونه جهداً إغاثة حقيقياً، لم يكن هذا الإعفاء المزعوم سوى مقايضة ساخرة".

"The estimated total stock of outstanding debt as of end 2023 stands at US\$766.3 million, of which, US\$698.4 million is external while US\$67.8 million represents central government wage arrears."



SOMALIA

April 17, 2024

FIRST REVIEW UNDER THE EXTENDED CREDIT FACILITY ARRANGEMENT, AND REQUESTS FOR MODIFICATION OF PERFORMANCE CRITERIA—DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS

Approved By
Thanos Arvanitis and Allison Holland (IMF),
Manuela Francisco and Hassan Zaman (IDA)

Prepared by the staff of the International Monetary Fund (IMF) and the International Development Association (IDA).

Risk of external debt distress:	Moderate
Overall risk of debt distress	Moderate
Granularity in the risk rating	Substantial space to absorb shocks
Application of judgment	No

This Low-Income Countries Debt Sustainability Analysis (LIC-DSA) provides an update of the December 2023 LIC-DSA. The updated LIC-DSA incorporates three new elements: (i) updated borrowing assumptions that incorporate IDA20's moratorium on hardening of financing terms for countries affected by extreme fragility, such as Somalia, which in practice extends the grant status for Somalia until end-June 2025 (previously end-June 2024), (ii) shift in the first year of projections to 2024 (previously 2023), and (iii) updated macroeconomic forecasts. As with the December 2023 LIC-DSA, the baseline assumes full delivery of debt relief under the HIPC Initiative, Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI), and beyond-HIPC assistance at the

"يبلغ إجمالي رصيد الديون المستحقة المقدّر بنهاية عام 2023 نحو 766.3 مليون دولار أمريكي، منها 698.4 مليون دولار أمريكي ديون خارجية، و67.8 مليون دولار أمريكي متأخرات أجور الحكومة المركزية."



"To benefit from the HIPC initiative, a country must first sign an agreement with IMF to pursue an economic policy approved by Washington..... this means that Somalia will effectively lose its sovereignty to the IMF and World Bank."

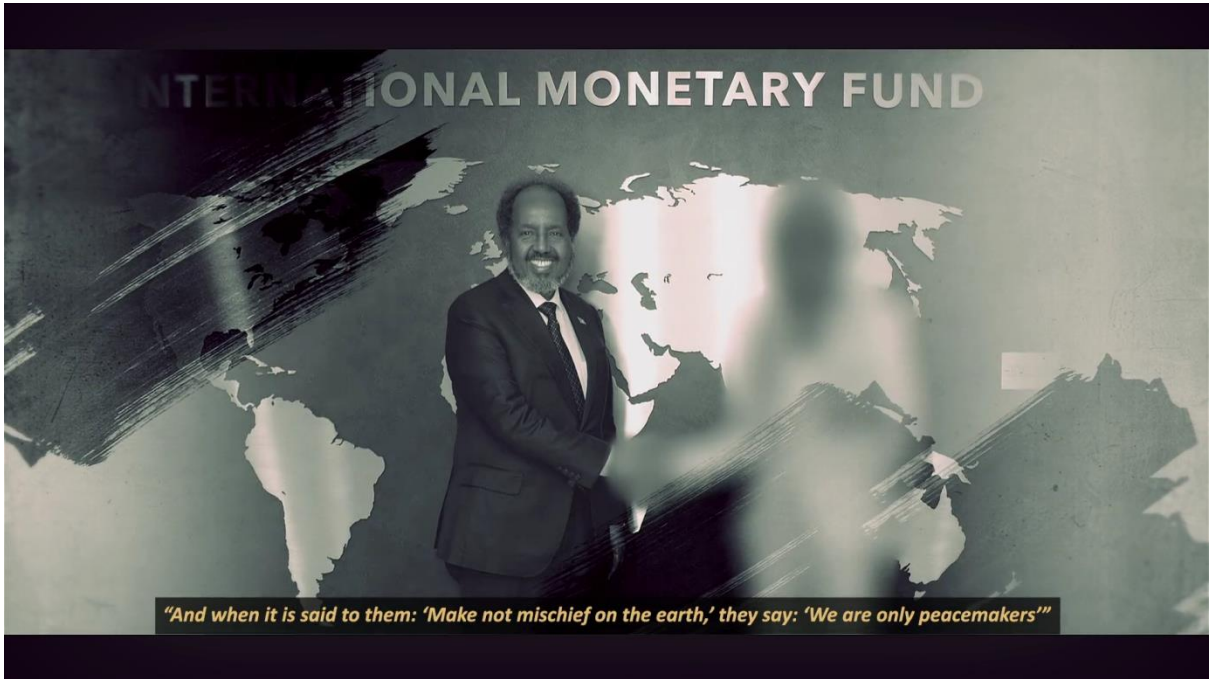


"للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجب على الدولة أولاً توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لمتابعة سياسة اقتصادية معتمدة من واشنطن... وهذا يعني أن الصومال ستفقد سيادتها فعلياً لصالح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي".

قال المعلق: "بدخولها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وافقت الحكومة المرتدة فعلياً على اتباع سياسة اقتصادية كان لا بد من إقرارها في واشنطن. وبذلك، تنازلت الصومال عن سيادتها الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولم يكن مبلغ الـ 4.5 مليار دولار سوى ثمنا باهظاً. لم يكن هذا عملاً من أعمال الإيثار، بل كان بيعاً مدروساً للسيطرة الاقتصادية الوطنية مقابل ثمن زهيد".



"ستكشف هذه السلسلة قصة تواطؤ القادة الصوماليين المرتدين مع المؤسسات المالية الدولية لفرض سياسات اقتصادية ضارة على شعب الصومال، مصوّرين أنفسهم كمنقذين خيرين. إنها قصة خداع، دبرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالشراكة مع قادة ضعفاء وغير فعالين أخفوا خيانتهم وراء قناع الوطنية".





﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (11) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَّا يَشْعُرُونَ ﴿ [سورة البقرة: 11-12]

1- الاستغلال على أنه التنمية

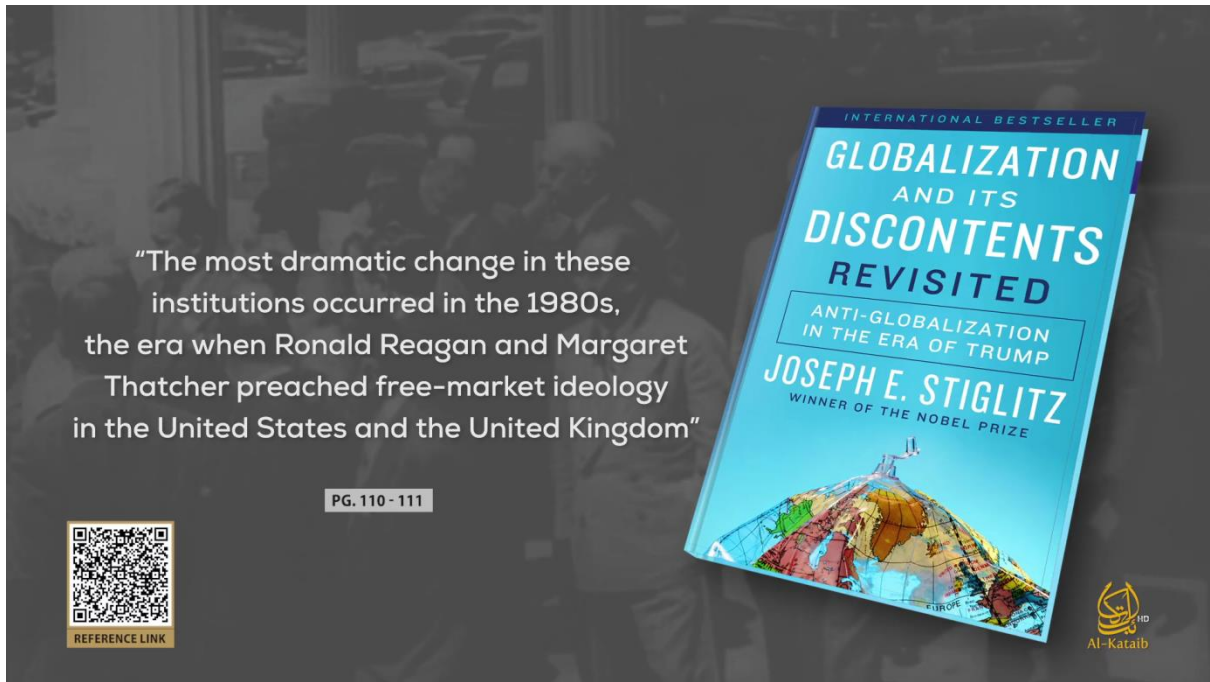
01 EXPLOITATION AS DEVELOPMENT



تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بريتون وودز، نيو هامبشاير، 1944

قال المعلق:"في عام 1944، مع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتمع 730 مندوبًا من 44 دولة في بريتون وودز، نيو هامبشاير، لحضور ما عُرف لاحقًا بمؤتمر بريتون وودز.

وهناك، أسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف مُفترض هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي وتمويل إعادة إعمار الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب. صُمم صندوق النقد الدولي للإشراف على التعاون النقدي الدولي وتقديم مساعدات مالية قصيرة الأجل للدول، بينما سعى البنك الدولي إلى تقديم قروض طويلة الأجل لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية. بحلول ثمانينيات القرن العشرين، عزز الرئيس الأمريكي رونالد ريجان ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر بقوة مجموعة من السياسات الاقتصادية، تُعرف هذه السياسات بالليبرالية الجديدة".

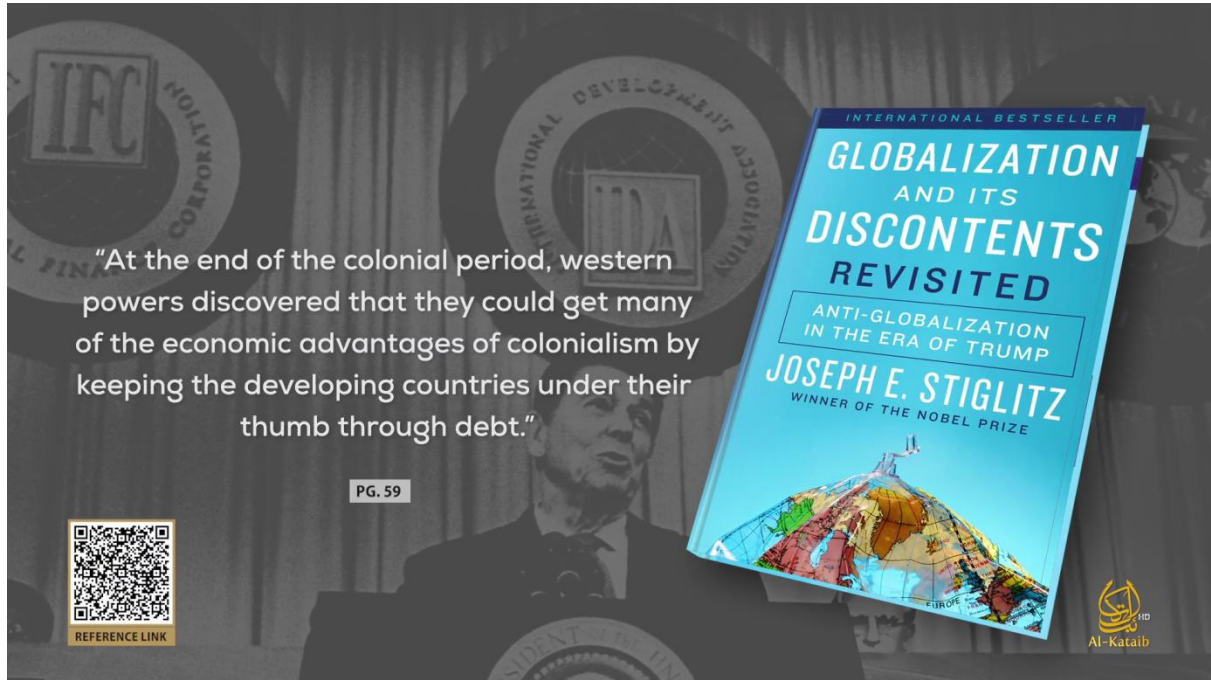


"حدث التغيير الأكثر دراماتيكية في هذه المؤسسات في ثمانينيات القرن العشرين، وهي الحقبة التي بشر فيها رونالد ريجان ومارجريت تاتشر بأيديولوجية السوق الحرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة"، هذا الاقتباس مقتبس من كتاب "العولمة ومساوئها: إعادة النظر في مناهضة العولمة في عهد ترامب" من أكثر الكتب مبيعاً عالمياً، تأليف جوزيف إي. ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل، (ص 110-111).



قال المعلق: "قُدِّمت هذه السياسات كحلول متطورة لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي والاستقرار. إلا أنها عملياً، خدمت مصالح الاقتصادات الغربية الغنية في المقام الأول، بينما أضرت في كثير من الأحيان بالدول النامية. ومع تلاشي الاستعمار المباشر تدريجياً، أدركت القوى الغربية أنه لا يزال بإمكانها الحفاظ على سيطرتها وجني منافع اقتصادية من مستعمراتها السابقة من خلال آلية جديدة - وهي الديون.

وللحصول على القروض، طُلب من المستعمرات السابقة تطبيق ما يُعرف بإجماع واشنطن. كانت هذه سلسلة من السياسات النيوليبرالية التي فضّلت بشكل كبير المصالح والشركات الغربية. أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأدوات الرئيسية لفرض هذه السياسات عالمياً، مستغلين الضعف الاقتصادي للدول الفقيرة مما ساهم في وضع صندوق النقد الدولي كأداة نفوذ أمريكية، نظراً للدور المهم الذي تلعبه وزارة الخزانة الأمريكية في تشكيل سياساتها. وقد استحوذت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على هذه الفكرة نظرياً، وأصبحت ذات طابع جيوسياسي".

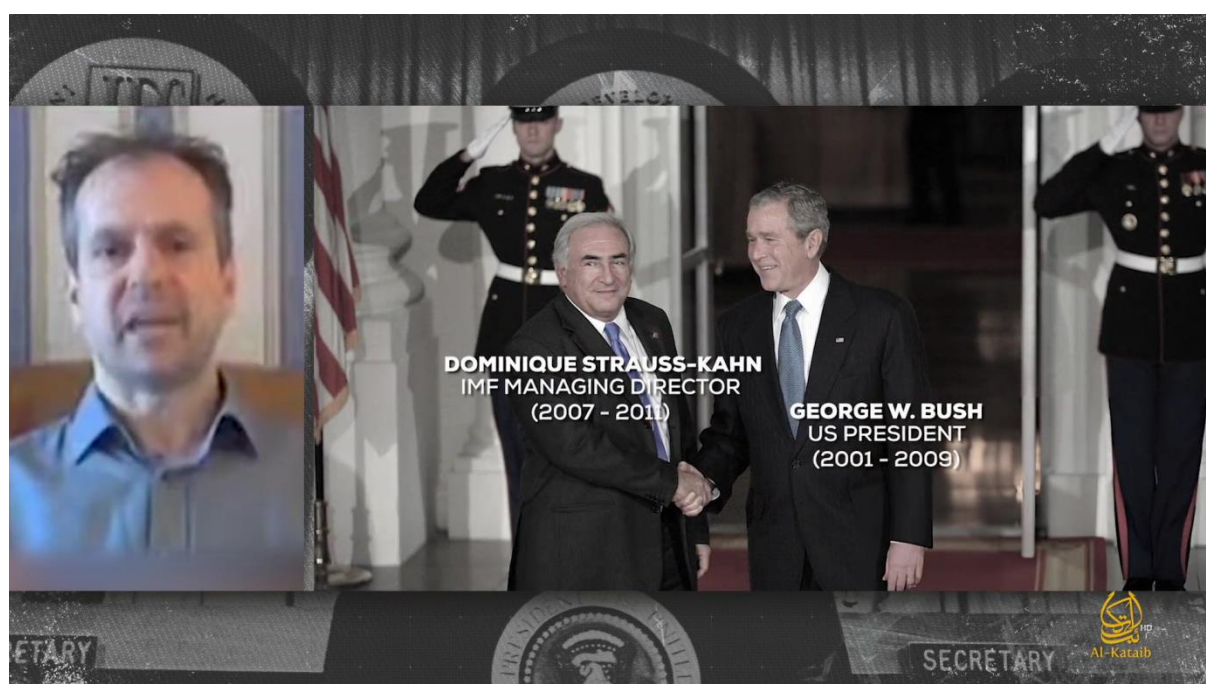
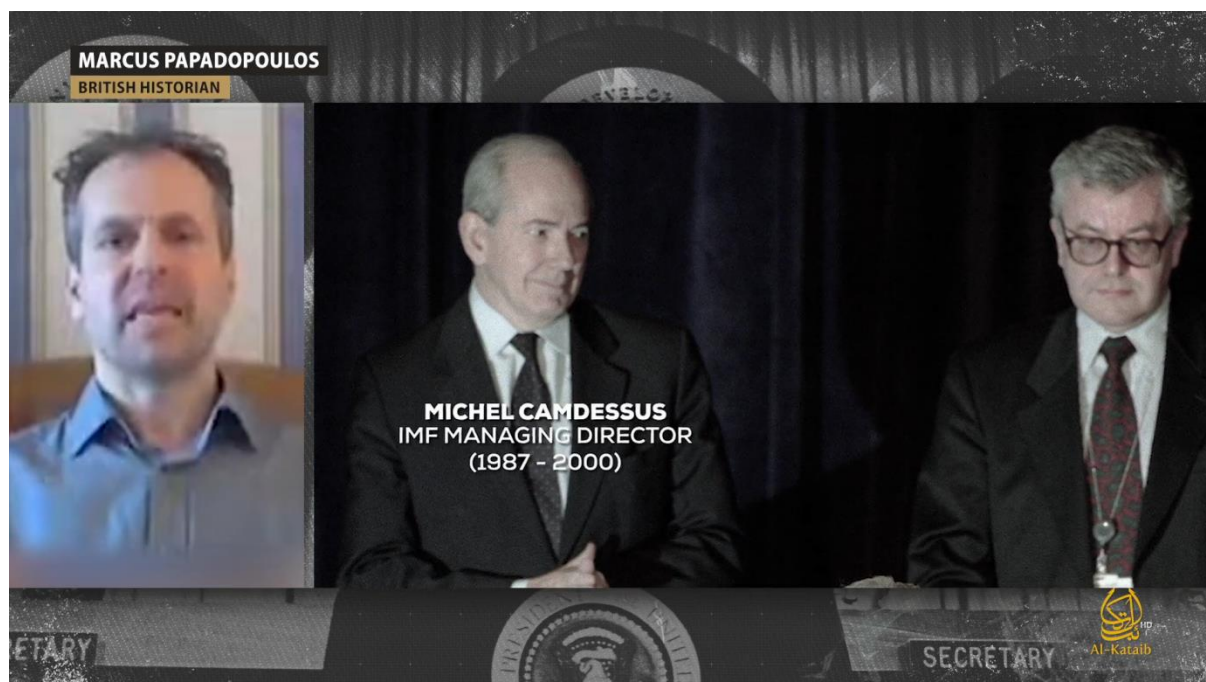


"في نهاية الفترة الاستعمارية، اكتشفت القوى الغربية أنها تستطيع الحصول على العديد من المزايا الاقتصادية للاستعمار من خلال إبقاء البلدان النامية تحت سيطرتها من خلال الديون". هذا الاقتباس مقتبس من كتاب "العولمة ومساوئها: إعادة النظر في مناهضة العولمة في عهد ترامب" من أكثر الكتب مبيعاً عالمياً، تأليف جوزيف إي. ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل، (ص 59).



يقول غريف شيلوا إقتصادي من زامبيا استشهد الوثائقي بتصريح له: "أصبح هذان الكيانان أدوات لإبراز القوة الغربية. ولهذا السبب، ليس من المستغرب أن يكون مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، ومقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، وأن رئيس البنك الدولي يُختار فعلياً من قبل رئيس الولايات المتحدة، وأن المدير الإداري لصندوق النقد الدولي يُختار فعلياً من قبل الأوروبيين. أليس كذلك؟ لذا يجب على المرء أن يفهم هذا.

ولهذا السبب، ولأن الغرب يريد الحفاظ على هيمنته، الهيمنة الاقتصادية، فمن المفيد للرأسمالية، على سبيل المثال، أن يكون لديها دول تابعة لتوفير المواد الخام التي تُشغّل المحركات في المركز، وفي القلب، وفي المدن الكبرى. صندوق النقد الدولي ليس منظمة مستقلة أو إنسانية. صندوق النقد الدولي هو ذراع للحكومة الأمريكية".







ويقول المؤرخ البريطاني ماركوس بابادوبولس: "في الواقع، صندوق النقد الدولي هو سلاح فعال للغاية في يد أمريكا، وقد استخدمته لعقود عديدة الآن في جميع أنحاء العالم. باختصار، إذا كانت دولة عضواً في صندوق النقد الدولي وحصلت على قروض منه، فإن ذلك يُمكن الحكومة الأمريكية من التدخل في شؤونها الداخلية، ويمنح

الأمريكيين نفوذاً يستمتعون باستغلاله على دولة تنتهج سياسة خارجية مستقلة، وتحرص واشنطن بشدة على تغييرها، بحيث تُستبدل سياستها الخارجية المستقلة بسياسة خارجية موالية للغرب".



يقول جوزيف ستيجلتيز، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي (1997-2000): "لنفكر في من يدير صندوق النقد الدولي، ومن يتخذ القرارات.

هناك مشكلتان. إحداهما أن حقوق التصويت في أيدي الدول الصناعية المتقدمة بشكل غير متناسب. هناك شكاوى كثيرة بشأن الأمم المتحدة، حيث تمتلك خمس دول فقط حق النقض.

في صندوق النقد الدولي، دولة واحدة فقط تمتلك حق النقض. كما تعلمون، هناك اجتماع يبدأ في كندا يُسمى مجموعة الثماني أو مجموعة السبع. حسناً، مجموعة الدول الأولى هي التي تمتلك حق النقض في صندوق النقد الدولي".



"The United States and the former colonial masters discovered that they could get much of what they wanted, resources and economic gain, in more subtle ways.... Seemingly, one didn't need guns and armies to engage in massive exploitation: all one needed was clever bankers, gullible and sometimes corrupt domestic officials, and an international financial regime spearheaded by the IMF and the World Bank, acting as the lenders' collection agency."

PG. 345

REFERENCE LINK

Al-Kataib

"اكتشفت الولايات المتحدة والمستعمرون السابقون أنهم يستطيعون الحصول على الكثير مما يريدون، من موارد ومكاسب اقتصادية، بطرق أكثر دهاءً... يبدو أن المرء لم

يكن بحاجة إلى أسلحة وجيوش للانخراط في استغلال واسع النطاق: كل ما كان مطلوباً هو مصرفيون أذكياء، ومسؤولون محليون ساذجون وفاسدون أحياناً، ونظام مالي دولي بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يعمل كوكالة تحصيل ديون للمقرضين". هذا الاقتباس مقتبس من كتاب "العولمة ومساوئها: إعادة النظر في مناهضة العولمة في عهد ترامب" من أكثر الكتب مبيعاً عالمياً، تأليف جوزيف إي. ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل، (ص 345).

قال المعلق: "بسيطرتها على هذه المؤسسات، اكتشفت الولايات المتحدة وحلفاؤها، المستعمرون الأوروبيون السابقون، أن بإمكانهم تحقيق الكثير مما يريدون بطرق أكثر دهاءً. لم يعودوا بحاجة إلى جيوش وأسلحة لاستغلال ثروات وموارد الدول الأخرى. كل ما احتاجوه هو مصرفيون أذكياء، ومسؤولون محليون ساذجون أو فاسدون، ونظام مالي دولي بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان عملا بمثابة وكالة تحصيل ديون للمقرضين.

وهكذا أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأدوات الرئيسية للإمبريالية الاقتصادية والقوة الدافعة وراء الاستغلال الجديد".



يقول الاقتصادي النيجيري، هنري بويو: "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما في الأساس مؤسستان غريبتان أنشئتتا بعد الحرب بفترة وجيزة لتوفير ما يمكن تسميته منصة اقتصادية لتنمية البلدان التي مزقتها الحرب في أوروبا آنذاك. لذا، قد تلاحظ أنها ليست منظمة مؤيدة لأفريقيا فحسب.

بل إن الكثير من المراقبين يعتبرونها مؤسسة تستغل أفريقيا بدلاً من دعمها".



يقول المحامي الكيني، بي لومومبا: "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مستعدان اقتصادياً. ما صُمت من أجله هو ضمان استمرار ديوننا.

لا يُمكنك أبداً الخروج من صندوق النقد الدولي ومؤسسات بریتون وودز، لأنهم يريدون عادةً ضمان سيطرتهم على اقتصادك. وعندما يسيطرون على اقتصادك، يسيطرون على سياساتك. وعندما يسيطرون على سياساتك، يسيطرون عليك.

وعندما يسيطرون عليك، يُنشئون قواعد عسكرية. وعندما يُنشئون قواعد عسكرية، يُحددون من يحكمك. لأنك إذا لم تلتزم بالقواعد، فسيُحرّضون الجيوش للإطاحة بك".



سأل الاقتصادي الألماني ريشار ورنر مع دافيد مالباس، رئيس البنك الدولي (2019 - 2023): أخبرني، كم دولة نجحت بالفعل منذ إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الانتقال بشكل حاسم من وضع الدول النامية إلى وضع الدول الصناعية؟

فأجاب دافيد مالباس: "عندما ينظر صندوق النقد الدولي إلى الدول المتقدمة، لماذا طبق هذه السياسات؟ هل لأنهم لا يمتلكون المعرفة اللازمة لفهم كيفية إعادة تشغيل هذه الاقتصادات حقًا؟

أعتقد أن هذه الفرضية غير قابلة للتطبيق. لا يوجد دليل تجريبي على ذلك. إن واضعي تلك التوصيات السياسية للدول النامية أشخاصٌ أذكىء للغاية.

إنهم يدركون المفاهيم الأساسية والحقائق الجوهرية".

سأله ريشار: فمن يخدمون إذاً؟

فأجاب: "حسنًا، يكفي النظر إلى النتيجة. كانت النتيجة أن الدول النامية تعرضت لقمع مستمر في تنميتها الاقتصادية، وأن مواردها استُخرجت بكفاءة عالية وبتكلفة زهيدة لصالح الدول الصناعية.

إذن، إنه في جوهرة استمرار للعلاقات الاستعمارية على الصعيد الاقتصادي. هذا ما أشرف عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى السبعين عاماً الماضية تقريباً.



يقول الشيخ مصطفى إسماعيل هارون في كلمة استشهد بها الوثائقي:
"المسلمون يتجهون نحو التغيير. في أي مرحلة نحن الآن؟".



يجيب على هذا السؤال الشيخ فيقول: "هناك خمس مراحل تُحدد العلاقة التاريخية بين المسلمين والغرب.

المرحلة الأولى تُسمى مرحلة العنف وسحق العظام، وتتميز باستخدام القوة الغاشمة والمجازر والتدمير الذي لحق بالمسلمين. كانت هذه هي الفترة التي غزا فيها الكفار أراضي المسلمين وأخضعوهم لإمبراطوريتهم الاستعمارية.

بعد هزيمة المسلمين، بدأت المرحلة الثانية، والمعروفة بمرحلة التقسيم.



في السابق، كان العالم الإسلامي موحدًا، بدعم متبادل بين المناطق. إلا أنه تشرذم إلى دويلات أصغر، وفرضت حدود اصطناعية، واختُرع لها أسماء جديدة لتقسيمها. ضمنت هذه الانقسامات حصر كل جماعة في منطقتها المحددة، ففقدت هويتها المشتركة ووحدتها.



المرحلة الثالثة التي ظهرت تُسمى مرحلة التغريب. وقد تضمنت هذه المرحلة تغيير معتقدات المجتمعات الإسلامية وأيديولوجياتها وقيمها الثقافية. أُعيد تشكيل أنظمة التعليم والنماذج الاقتصادية والأطر السياسية والنسيج الاجتماعي لتتماشى مع المثل الغربية.

كما رُبِّيت طبقة نخبوية جديدة لدعم هذه التغييرات. أما المرحلة الرابعة، المعروفة بمرحلة التبعية الاقتصادية، فقد شهدت ارتباط الاقتصادات الإسلامية بالأنظمة الغربية. كانت المواد الخام تُستخرج من الأراضي الإسلامية، وتُعالج في الغرب، ثم تُباع مرة أخرى إلى تلك الدول الإسلامية نفسها.

كفل هذا النظام التبعية الاقتصادية، وكان عدم الامتثال لهذا الترتيب يعني الركود أو الانهيار الاقتصادي. وكان الهدف النهائي هو ربط اقتصادات جميع الدول الإسلامية بالسيطرة الغربية، والحفاظ على دورة دائمة من التبعية".



يقول الشيخ مهد وارسامي، أحد كبار قادة حركة الشباب المجاهدين: "باختصار، فإن النظام الذي تتبعه المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مُصمم لاستغلال الدول واستغلال نقاط ضعفها. وهو قائم على الربا والممارسات الجشعة. لا يستفيد أي بلد أفريقي اليوم من السياسات والبرامج المالية التي تضعها هذه المؤسسات.

إن الظلم والقمع اللذين يجلبانهما على العالم يتفاقمان بحربهما على الشريعة الإسلامية والنظام المالي الذي شرعه الله. لا ينبغي لنا أبداً أن نتوقع من غير المؤمنين أي فائدة للصومال، لأن أفعالهم لا تؤدي إلا إلى الانتكاسات والفقر. لذلك، فإن من يعتقد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سيجلبان الرخاء والنمو والتقدم للصومال هم أناس لا يفهمون تعاليم القرآن الكريم فهماً كاملاً. إنهم أناس لا يدركون حقيقة الكفار والتحذيرات الواضحة التي أنزلها الله تعالى بهم، وهي أنهم ظالمون متعطشون للدماء. يجب ألا ننخدع بالأكاذيب التي ينشرونها لتضليل الأمة الإسلامية، مثل وعود تخفيف الديون، والنمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر. لقد أوضح الله تعالى أن هذه الادعاءات لا أساس لها.

يقول تعالى في القرآن الكريم: ﴿ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [سورة التوبة: 8].





يقول المعلق: "منذ ثمانينيات القرن الماضي، كان الاستخدام الاستراتيجي للقروض من أهم أساليب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستغلال الدول النامية. كلما واجهت دولة أزمة اقتصادية، قدمت هذه المؤسسات نفسها كمساعدين خيرين. لكن في الواقع، كانوا يخدمون مصالح الدول المانحة الغربية الأنانية."

قبل منح القروض، كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشترطان على الدول المقترضة تطبيق برامج التكيف الهيكلي، وهي مجموعة من السياسات الاقتصادية تُفرض ك شروط لتلقي المساعدة المالية. كانت هذه البرامج عادةً استغلالية بطبيعتها، وتُملّي السياسة الاقتصادية للدولة، وتطالب بإجراءات مثل خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ورفع الضرائب، وزيادة تكلفة الخدمات العامة، وتحرير الأسواق المحلية، وخفض قيمة العملة المحلية. كان الهدف الحقيقي من هذه السياسات هو تقويض السيادة الاقتصادية للدولة، وإيجاد مسارات للشركات متعددة الجنسيات لاستغلال مواردها، وتهيئة بيئة تُفضّل المصالح الاقتصادية للدول الغربية على احتياجات السكان المحليين.

نتيجةً لذلك، غالباً ما فاقمت هذه السياسات الصعوبات الاقتصادية وزادت من اعتماد البلاد على القوى الأجنبية بدلاً من تعزيز التنمية".



يقول جوزيف ستيجلتز، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي (1997-2000): "قدّم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة من القروض، لا سيما في الثمانينيات، سُميت ببرامج التكيف الهيكلي. لكن مشكلتها كانت فرض شروط صارمة للغاية.

طُلب من الدول الحصول على هذه الأموال. وكثيراً ما اضطرت هذه الدول إلى خفض نفقات التعليم أو الصحة أو غيرها من النفقات الحيوية للغاية. وقد تكبدت هذه النفقات تكاليف باهظة على العديد من الدول النامية.

أعتقد أن السبب كان أيديولوجياً في الأساس. وبالطبع، كانت هناك بعض المصالح التي ترى أن عملية الخصخصة ستوفر المال. فعندما تتم الخصخصة، يمكنك أحياناً رفع السعر وتحقيق أرباح هائلة.

وهكذا، رأت بعض الشركات فرصة الربح، فدفعت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى دعم مبادرات الخصخصة هذه".



يقول المنظر السياسي، نعوم تشومسكي: "لذا، على مدى العقود القليلة الماضية، مارس صندوق النقد الدولي ضغطاً شديداً على ما يُسمى بالبرامج النيوليبرالية، التي شكّلت كارثة اجتماعية واقتصادية في كل مكان تقريباً. لنأخذ مصر، على سبيل المثال، التي تتصدر عناوين الصحف.

جزء من مصدر الثورة في مصر استمر طويلاً. لكن بकिन تُعزى إلى الآثار الكارثية لبرامج التكيف الهيكلي التي يطبقها صندوق النقد الدولي، والتي زادت من النمو، ولكن بنفس الطريقة التي تُطبق بها هنا، حيث تذهب الثروة إلى جيوب قليلة جداً ويعاني معظم السكان. وهذا ينطبق على كل مكان".



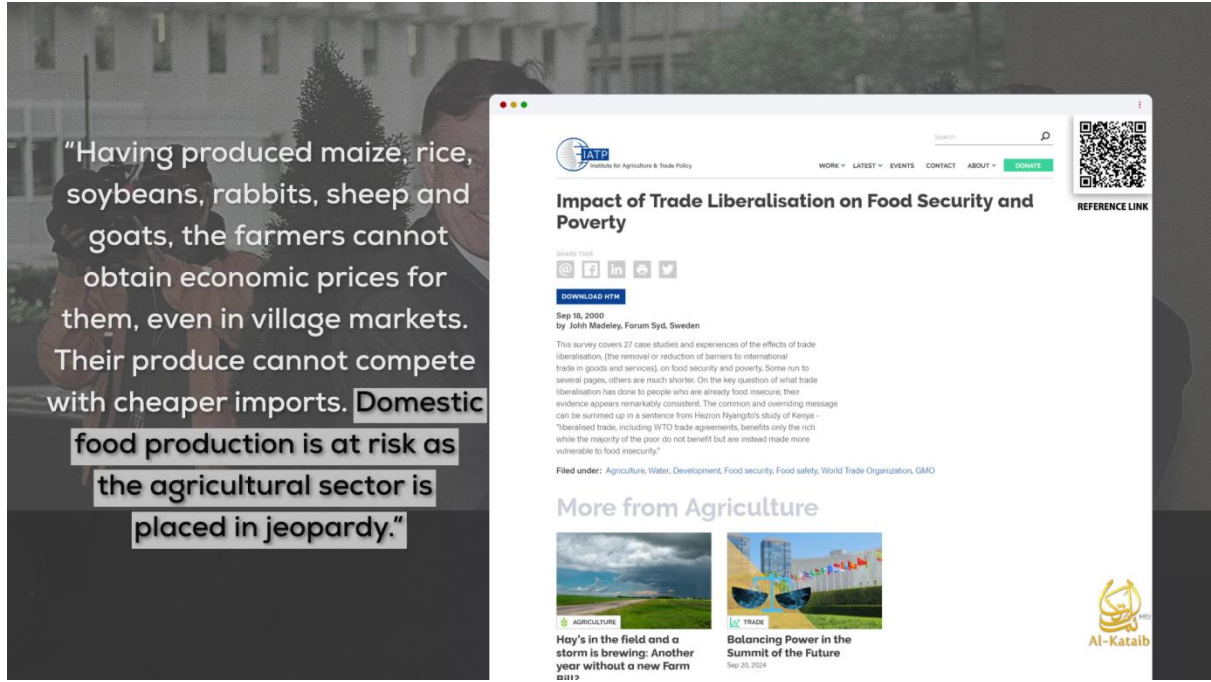
يقول جوزيف ستيجليتز: "لو كان صندوق النقد الدولي مهتماً فقط بآليات أفضل لصرف الشيكات، لما كان هناك جدل. لكن هذا ليس دور صندوق النقد الدولي. إنه يُملّي سياسات اقتصادية ذات آثار هائلة على دول العالم والدول النامية.

ومع ذلك، لا يُسمع سوى عدد محدود من الأصوات. وهذه، بمعنى ما، هي المشكلة الأساسية، المشكلة الأساسية للمؤسسات الاقتصادية الدولية".



يقول المعلق: "كان لتطبيق برامج التكيف الهيكلي التي ينفذها صندوق النقد الدولي آثارٌ مدمرة على سكان الدول النامية.

غالبًا ما أدى التخفيض الإلزامي للإنفاق الحكومي إلى نقص حاد في تمويل الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية، مما جعل الضروريات الأساسية كالأدوية باهظة الثمن بالنسبة للكثيرين. كما أن تحرير التجارة، وهو عنصرٌ رئيسيٌّ آخر من هذه البرامج، فتح الباب واسعًا أمام السلع المستوردة الرخيصة، وقوّض الإنتاج المحلي بشكل كبير. ويتجلى هذا الأثر بشكل خاص في الدول النامية، حيث يعتمد غالبية السكان على الزراعة.



إن المنافسة من الواردات الرخيصة التي تغمر الأسواق المحلية بعد تحرير التجارة تُخرج هؤلاء المزارعين من السوق. ويجد المزارعون أنفسهم في وضع لا يستطيعون فيه الحصول على أسعار عادلة لمنتجاتهم، لأن منتجاتهم لا تستطيع منافسة السلع الأجنبية الأرخص، والمدعومة بشكل كبير، والمنتجة بكميات كبيرة. ونتيجة لذلك، يُعرض الإنتاج الغذائي المحلي للخطر، ويُعرض القطاع الزراعي للخطر، مما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد المحلي.



من ناحيةٍ أخرى، أدى انخفاض قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات للمشتريين الأجانب، ولكنه كان له تأثيرٌ قاسٍ على السكان المحليين. عندما انخفضت قيمة العملة المحلية، قلّت قدرة الناس على تحمل نفقات دخلهم. هذا جعل حياتهم أكثر صعوبة، حيث ارتفعت أسعار الضروريات الأساسية كالغذاء والوقود والأدوية، خاصةً إذا كانت مستوردة".



يقول المؤرخ الفرنسي، إيريك توسنت: "ثملي واشنطن العديد من السياسات المفروضة على الدول المدينة في الجنوب من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما يجب على هذه الدول الخضوع للقواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية ومقرها جنيف.

يطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بزيادة الضرائب، التي يدفعها الفقراء في الغالب.

ويطالبان الفقراء بدفع تكاليف التعليم والرعاية الصحية. هذا يؤدي إلى خصخصة نظامي الصحة والتعليم. والنتيجة هي أنه في العديد من الدول الأفريقية، يصل شخص ما إلى المستشفى وهو بحاجة إلى رعاية عاجلة، ويبقى طويلاً في غرفة الانتظار حتى تتمكن أسرته من جمع ما يكفي من المال لتلقي العلاج المناسب.

هذا يؤدي إلى وفاة شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص دون تلقي العلاج".



يقول وزير الزراعة النيجيري (2015-2019) أودو أوغبى: "إحدى مآسي أفريقيا هي أننا لا نولي اهتماماً كبيراً للتاريخ. بل إنه ألغى الآن في مدارسنا.

أين كنا قبل 40، 50 عاماً؟ ننسخ بسرعة كبيرة جداً وبشكل خاطئ من أماكن أخرى. وننسخ أيضاً من مصادر خاطئة. في عام 1986، فُرض علينا ما يُسمى ببرنامج التكيف الهيكلي في أفريقيا.

دمر ذلك معظم دول أفريقيا، بل كل شيء. كنت في هونغ كونغ أزور صديقاً عندما سمعنا على التلفزيون أن المزاد بدأ في أبريل.



مزد عملتنا الوطنية. بالضبط. وكان سعرها ثلاث نيرا مقابل دولار واحد. (في 1986). ويقول الاقتصاديون في نيجيريا إنه كان السبيل الوحيد للخروج. الآن، الاقتصاد، بصرحة، يعتمد بنسبة 90% على المنطق السليم.

لماذا تعرضون عملتكم في مزاد بينما ما يجب فعله هو خفض الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي.

لماذا تُشحنون الأرز؟ بدأ ذلك منذ عام 1982، مع تشكيل فريق عمل لاستيراد الأرز. كنتُ شاباً في مجلس الوزراء، وعمري 34 عاماً.

وسألتُ: لماذا لا تُشكّلون فريق عمل لإنتاج الأرز؟ قيل لي: يا رفاق الجامعة، لا تعرفون شيئاً في هذه الأثناء. دعونا نستورد فحسب. ارتفعت الفاتورة إلى 5 ملايين دولار يومياً، وظلّت كذلك لما يقرب من 30 عاماً.

ما عليكم سوى شحن أموالكم وشحن البضائع. وبمجرد تطبيق الإصلاح الهيكلي، أضفنا إليه التجارة الحرة. فتحنا نوافذنا وأبوابنا وأسقفنا.

وكانت أي سلعة أجنبية تصل إلينا. بلاستيك لا يصمد ساعة في يد طفل، كلعب.
عسل، سكر، حليب، أعواد أسنان، مناديل، دبابيس على الطاولة.
لم ننتج شيئاً. إذا ذهبنا إلى منزلك ونظرت حولك، ستجد كل شيء تقريباً. ما الذي
يُصنع هنا؟ لا شيء تقريباً.





يقول المعلق: "من أكثر النتائج المدمرة لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين تكبيل الدول النامية في دوامة لا تنتهي من التبعية. فبدلاً من النهوض باقتصاداتها، تحولت دول أفريقيا والعالم النامي إلى مجرد مورد للمواد الخام اللازمة لازدهار القوى الغربية.

خلال الحقبة الاستعمارية، استخدمت قوى إمبريالية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا العنف بوقاحة لتجريد الدول الأضعف من مواردها، موجهة ثرواتها إلى العواصم الاستعمارية لندن وباريس وبرلين.

لكن بعد عام 1960، عندما نالت العديد من الدول الأفريقية، على ما يُفترض، استقلالها، تولى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا الدور بسلسلة، ضامين استمرار تدفق الموارد من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

الفرق الوحيد هو أنه بدلاً من استخدام القوة العسكرية، استخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسات الدين للحفاظ على نفس مستوى الاستغلال تحت

ستار أكثر قبولاً. تاريخياً، كانت أفريقيا، أو جنوب الصحراء الكبرى، عنصراً أساسياً في الازدهار العالمي للدول المتقدمة.



يقول هوارد نيكولاس، من المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي: "كان لأفريقيا دورٌ تلعبه. دورها كمنتج للمواد الخام. لن نسمح لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالهروب من ذلك.

نبذل قصارى جهدنا لإبقاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على حالها، فقيرة أيضاً. إنه أمر بالغ الأهمية لازدهار الجميع. لذا دعونا نوضح ذلك.

وهذا يعني أن جميع الهياكل الاقتصادية، وجميع المؤسسات العالمية، والاقتصاد الذي ندرسه للجميع، كلها مُصممة للحفاظ على أفريقيا في مكانها الصحيح. وسواءً كانت أوروبا أو الولايات المتحدة أو الصين الآن، فالأمر نفسه دائماً. نحن بحاجة إلى إفقار أفريقيا لأننا نحتاج إلى تلك المواد الخام ونحتاجها لتحقيق أهدافنا.

إنها حرب اقتصادية. الأغنياء يُعلنون الحرب على الفقراء. يحدث هذا في كل مكان. يحدث في بلد ما. الأغنياء يسيطرون على الحكومة. بالطبع يفعلون ذلك سألهم سائل: هل تعتقد حقاً أن لديك ديمقراطية؟ فأجاب: "هيا. هيا. الأمر لا يتعلق بالناس الذين يعيشون في أنظمة ديمقراطية. ما لدينا هو سيطرة الأغنياء. الأغنياء أنشأوا هذه المؤسسات صراحةً للسيطرة على الدول الفقيرة. وهم لا يمنحونهم مجالاً كبيراً للمناورة. لكن ما دور هذه المؤسسات؟ ما دور صندوق النقد الدولي؟ ما هو مفهوم التعديل الهيكلي؟ يتعلق الأمر بضمان استمرار الدول في إنتاج ما نريده منها".





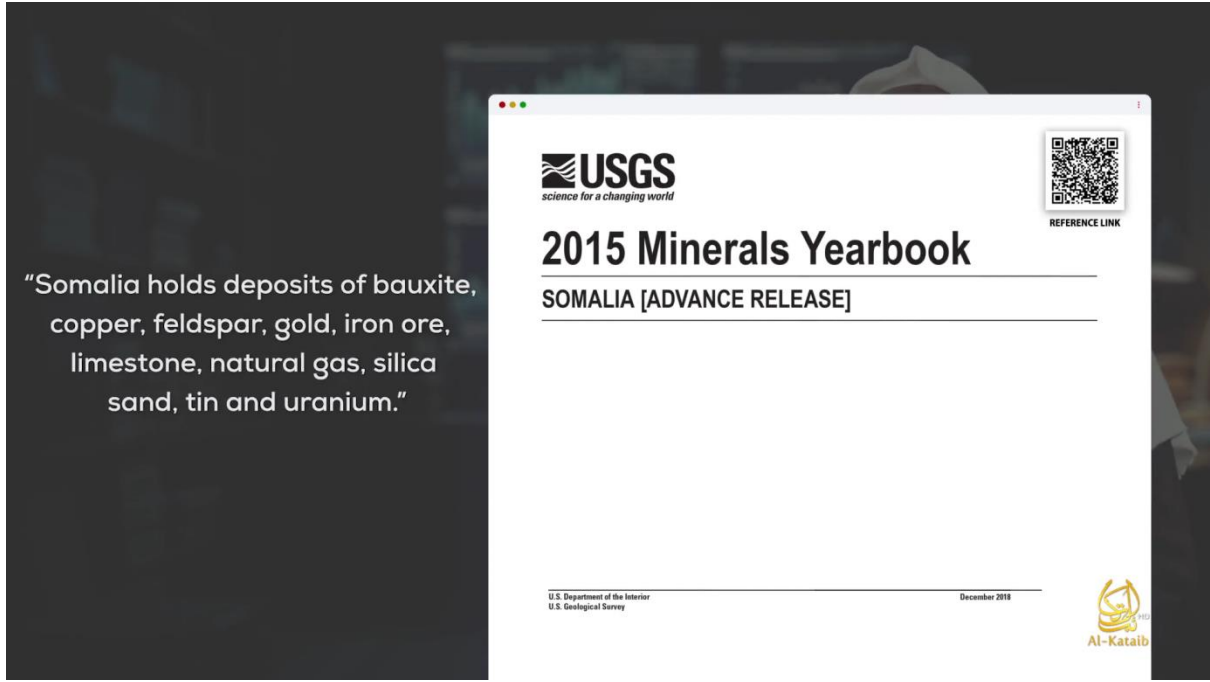
نتيجةً لسياسات صندوق النقد الدولي، غالباً ما تعجز الدول الأفريقية الغنية بالمعادن والموارد عن الاستفادة من ثرواتها. بل تُستخرج هذه الموارد بأسعار منخفضة للغاية وتُشحن إلى الدول الغربية، حيث تُعالج وتُكرر وتُباع لتحقيق الربح. هذا يعني أن الدول الأفريقية تُفقد القيمة الحقيقية لموادها الخام.



يقول الشيخ حسن محمد علي (حسن أفغوي) من قادة حركة الشباب المجاهدين: "أيها الإخوة الأعزاء، أود أن أخبركم أن الصومال اليوم لديه القدرة على أن يصبح من أكثر دول العالم تقدماً اقتصادياً، لكن هذا غير مسموح له. يمتلك الصومال 5 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

يملك الصومال أيضاً احتياطات نفطية في البر والبحر، وهي لا تقل عن الاحتياطات الموجودة في الشرق الأوسط. وقد أظهرت الدراسات أن احتياطات النفط في الصومال تزيد عن 100 مليار برميل. وفي العام الماضي، قدرت شركة كوستلاين إكسبلوريشن أن الصومال يمكن أن ينتج ما يصل إلى 100 ألف برميل من النفط يومياً.

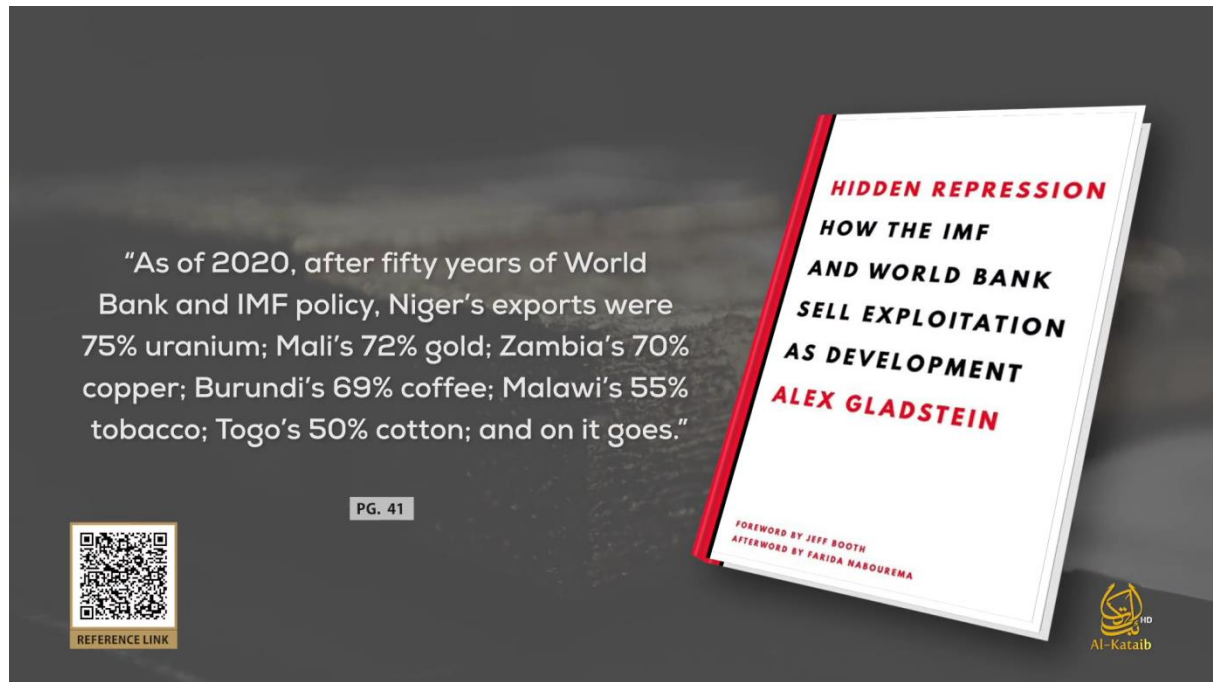




في عام 2015، كشفت دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية للمعادن أن الصومال يمتلك رواسب معدنية هائلة، تشمل البوكسيت والنحاس والفلسبار والذهب والحديد والحجر الجيري والغاز الطبيعي والسيليكا والقصدير واليورانيوم.

وفي عام 1960، أفاد باحثون من الأمم المتحدة أن احتياطات اليورانيوم في الصومال قد تصل إلى 800 ألف طن، وهي أكبر رواسب اليورانيوم في العالم. كما يتمتع الصومال بأطول ساحل في أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن الصومال يمكنه إنتاج ما يصل إلى 835 ألف طن من الأسماك سنوياً.

فلماذا لا يزال الصومال فقيراً رغم كل هذه الموارد والنعم؟ يعود ذلك إلى النظام العالمي الذي وضعه الكفار، والذي لا يسمح للصومال بالاستفادة من موارده. وهذه هي المشكلة الرئيسية التي تواجهها العديد من الدول الأفريقية".

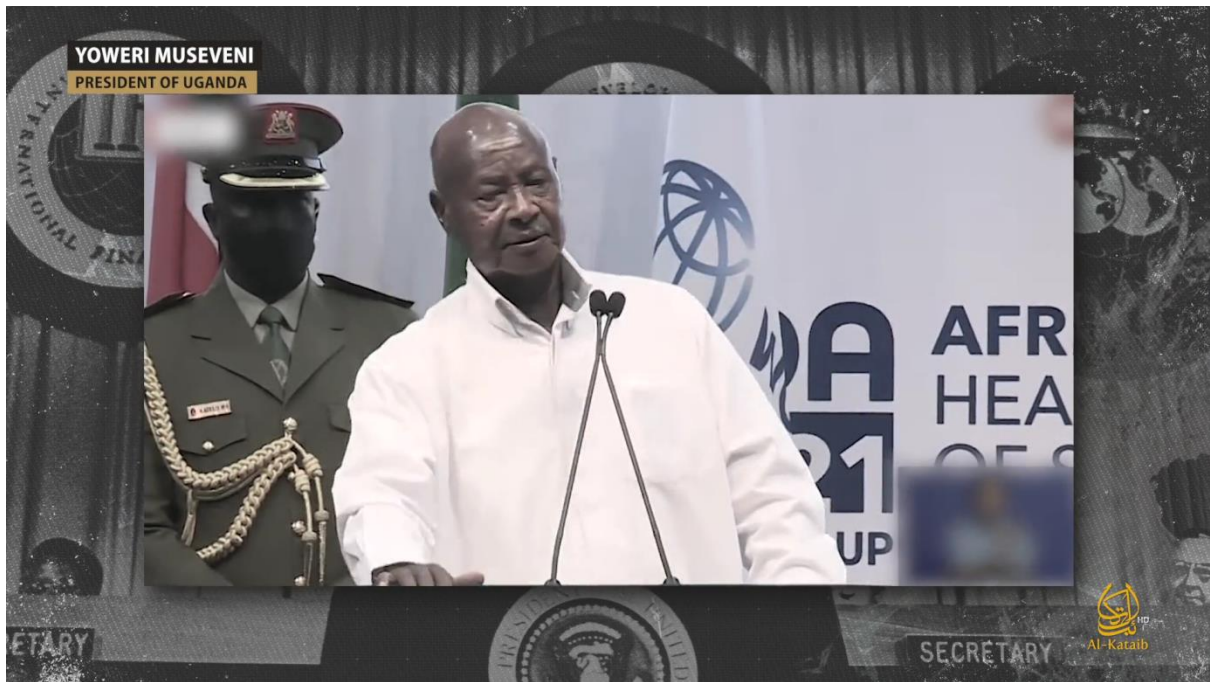


"بحلول عام 2020، وبعد نصف قرن من سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سيتضح الوضع الاقتصادي للعديد من الدول الأفريقية، في نيجيريا، بلغت صادرات النيجر 75٪ يورانيوم، ومالي 72٪ ذهب، وزامبيا 70٪ نحاس، وبوروندي 69٪ قهوة، وملاوي 55٪ تبغ، وتوغو 50٪ قطن، وهكذا دواليك"، اقتباس مقتبس من مرجع "القمع الخفي: كيف يُسوّق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاستغلال على أنه

تنمية (أليكس غلادشتاين، مقدمة بقلم جيف بوث، خاتمة بقلم فريدة نابوروما) صفحة 41.

ويضيف المرجع: "لم تُستخرج هذه الموارد أو تُنتج لتحسين حياة السكان المحليين، بل لتزويد محطات الطاقة النووية الفرنسية، وتوريد الأجهزة الإلكترونية الصينية، وتخزين السلع في المتاجر الألمانية، وإنتاج السجائر البريطانية، وتوفير الملابس للمستهلكين الأمريكيين.

بعبارة أخرى، وُجّهت موارد هذه الدول الأفريقية وقواها العاملة لدعم الاقتصادات الغربية التي استفادت من استخراج المواد الخام بتكلفة منخفضة، بينما عجزت الدول الأفريقية عن الاستفادة من ثرواتها لتحسين مستويات معيشتها".



يقول يوري موسيفيني: "إفريقيا، تنتج المواد الأولية، خام الحديد لدينا هو الأنقى في العالم. إنه نقي بنسبة 70%. أراد هندي نقل خام الحديد هذا إلى الهند. تخيل. خام الحديد في لغتنا يُسمى "أوبوتاري"، ولكنه في الحقيقة تربة، تربة سوداء. إذا رأيته، فهو تربة.

ماذا لو نقلته إلى الهند؟ ادفعوا لشعبكم الرائع 47 دولارًا للطن. خام الحديد لدينا هو الأنقى في العالم. نقاؤه 70%

إذن، يحتاجون إلى طن ونصف تقريبًا لصنع طن من الفولاذ. الآن، طن الفولاذ يكلف 700 دولار. شخص ما يعطيكم 47 دولارًا على ثروتكم، ثروة شعبكم، ويحصل على 700 دولار منها.

وجميع الوظائف. أطفالكم عاطلون عن العمل. لا يمكنني أن أكون جزءًا من هذه الخيانة.

لذا، حظرتُ تصدير المعادن غير المعالجة من أوغندا. إذًا، لا يوجد عمل. ماذا تعني أنه لا يوجد عمل؟ إذن، عندما حظرتهم، يتوافدون الآن.

لقد افتتحوا سبع مصافي ذهب. سبع مصافي ذهب. هم موجودون هناك لأنني حظرتهم."



يقول المحامي الكيني، لومومبا: "لقد أصبحنا مستهلكين لما لا ننتجه، ومنتجين لما لا نستهلكه. لا تزال أفريقيا تشتهر بإنتاج سلع أولية ذات قيمة مضافة ضئيلة . عندما تعمل في مجال مزارع المطاط في ليبيريا، ويُنقل المطاط الخام إلى أوروبا لتصنعه ميشلان أو فايرستون، فلن تتمكن من تحقيق إمكاناتك.

عندما تكون مزارع كاكاو في توغو أو كوت ديفوار أو غانا، ولا تصنع الشوكولاتة، أعلم أن هناك محاولات لصنع الشوكولاتة، لكنك تأخذها إلى كادبوري في المملكة المتحدة أو نستله في سويسرا، فتشتري الشوكولاتة بعشرين ضعف قيمة الكاكاو. حينها لن تتمكن من الزراعة. عندما يتوفر الليثيوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي، ولا تصنع البطاريات، فإنك تنقله إلى أوروبا وأمريكا.

عندما يتوفر الكولتان، ولا تقوم أي دولة أفريقية إلا بتجميع الهواتف المحمولة، وجميعها تستوردها، فلن تتمكن من الزراعة. إذا كان لديك قهوة ولم تكن لديك قيمة مضافة، فإن نستله هي من تقوم بذلك. وإذا كان لديك حليب، فإن لاتو هي من تقوم بذلك، وحتى اليوم في أفريقيا، استحوذت كوكاكولا أو نستله على جميع شركات تعبئة المياه الرئيسية تقريباً.

هذه هي الحالة التي تعيشها أفريقيا".



"One of the biggest outcomes of structural adjustment has been, like elsewhere around the world, expedition of the extraction of Ghana's natural resources. Between 1990 and 2002, for example, the government only received \$87.3 million from the \$5.2 billion worth of gold mined out of Ghanaian soil: In other words, 98.4% of the profits from gold mining in Ghana went to foreigners."

PG. 77

**HIDDEN REPRESSION
HOW THE IMF
AND WORLD BANK
SELL EXPLOITATION
AS DEVELOPMENT
ALEX GLADSTEIN**

FOREWORD BY JEFF ROOTH
AFTERWORD BY FARIDA NASOUREMA

REFERENCE LINK

Al-Kataib

"ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي ساهمت في استنزاف الموارد في الدول النامية سعي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفتح الأسواق، مما سمح للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات بالاستيلاء على السيطرة على الصناعات الرئيسية والموارد

الطبيعية. وبينما جنت هذه الشركات أرباحاً طائلة من تصدير الموارد، لم يستفد السكان المحليون إلا قليلاً.

كثيراً ما أُجبر الكثيرون على ترك أراضيهم دون تعويض عادل، وتلقى العاملون لدى هذه الشركات أجوراً زهيدة للغاية، مما أدى إلى تعميق دائرة الفقر وعدم المساواة. أرسلت معظم الأرباح إلى الخارج، بدلاً من إعادة استثمارها محلياً لصالح السكان المحليين.

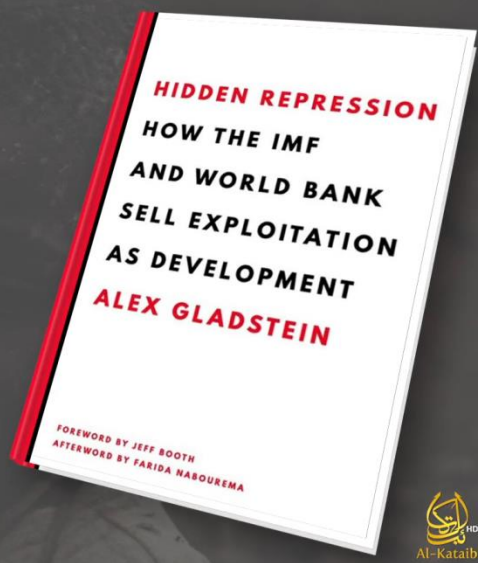
في غانا، على سبيل المثال، استخرجت شركات أجنبية ذهباً بقيمة 5.2 مليار دولار بين عامي 1990 و2002، لكن الحكومة لم تتلق سوى 87.3 مليون دولار.

بعبارة أخرى، ذهبت نسبة مذهلة بلغت 98.4% من أرباح الذهب المستخرج من الأراضي الغنية إلى شركات أجنبية". اقتباس مقتبس من مرجع "القمع الخفي: كيف يُسوّق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاستغلال على أنه تنمية (أليكس غلادشتاين، مقدمة بقلم جيف بوث، خاتمة بقلم فريدة نابوريمبا) صفحة 77.

"A mining project called MIFERMA was signed by French occupiers before the colony became independent....In 1969, when the mine accounted for 30% of Mauritania's GDP and 75% of its exports, 72% of the income was sent abroad."

PG. 29

REFERENCE LINK



FOREWORD BY JEFF BOOTH
AFTERWORD BY FARIDA NABOUREMA

Al-Kataib

" وقّع المحتلون الفرنسيون مشروعاً للتعيين يُسمى "ميفيرما" قبل استقلال المستعمرة... في عام 1969، عندما كان المنجم يُمثل 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا و75٪ من صادراتها، كان 72٪ من دخله يُرسل إلى الخارج". اقتباس مقتبس من مرجع "القمع الخفي: كيف يُسوَّق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاستغلال على أنه تنمية (أليكس غلادشتاين، مقدمة بقلم جيف بوث، خاتمة بقلم فريدة نابوريرما) صفحة 29.





بحسب الوثائقي، تأسست شركة دومينيون فارمز عام 2002 على يد المستثمر الأمريكي كالفن بيرجس، بهدف تطوير مشروع زراعي واسع النطاق في البلاد. ومع ذلك، لم يستفد السكان المحليون إلا قليلاً من هذا الاستثمار.





يقول، مزارع كيني: "الآن جاء عام 2003، قالوا لنا أن الحكومة قادمة للاستثمار هنا. بدل أن نرى الحكومة لقد رأينا شركة فريدة جداً. هذه الشركة من الولايات المتحدة الأمريكية، إدموند، أوكلاهوما، الولايات المتحدة. وتسمى الشركة مجموعة شركات دومينيون.

هذه الشركة تستثمر هذا الاستثمار هنا بالتعاون مع الحكومة الكينية. ومن المؤسف أن ما ينتجه هناك، القليل الذي ينتجه هناك، لا يُباع لنا. بل يُنقل إلى أمريكا. ويُعاد إلى أمريكا. لذا، نحن السكان المحليون، الأرض ملكنا. لا نكسب منها شيئاً.

الحكومة الأمريكية هي من تربح، وربما بعض المسؤولين الحكوميين الفاسدين. لذا، أصبحنا الآن نعاني من حياة عبودية في ظل أجدادنا.



يقول فيروزى مانجى، من جامعة كارلتون بأوتوا، كندا: "حسناً، أعتقد أن هناك اهتماماً هائلاً بأفريقيا منذ ثمانينيات القرن الماضي تقريباً مع تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي النيوليبرالية.

ما لدينا هو في الأساس أراضٍ محتلة. أراضٍ تحتلها الشركات الكبرى وتدعمها المؤسسات المالية الدولية ووكالات الإغاثة. لذا، فإن هدفهم هو جني أكبر قدر ممكن من المنافع، والتهرب من دفع الضرائب قدر الإمكان، والاستغلال.

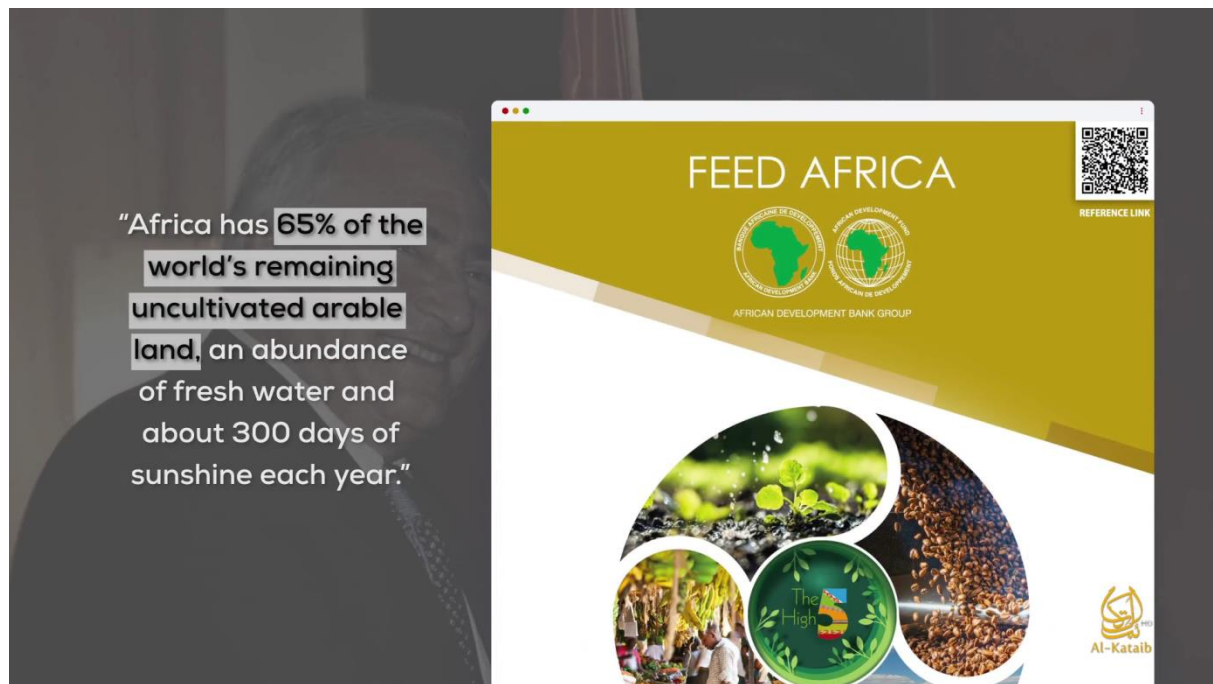
والثمن الذي يدفعه معظم الأفارقة هو سلب أراضيهم على نطاق واسع، وبطالة واسعة النطاق، وتدهور حاد في مستوى المعيشة، وجوع أكثر من أي وقت مضى. هذا هو الوضع الذي تواجهه أفريقيا حالياً.

من الواضح أن هناك تنافساً بين مختلف القوى الدولية على موارد أفريقيا الطبيعية.

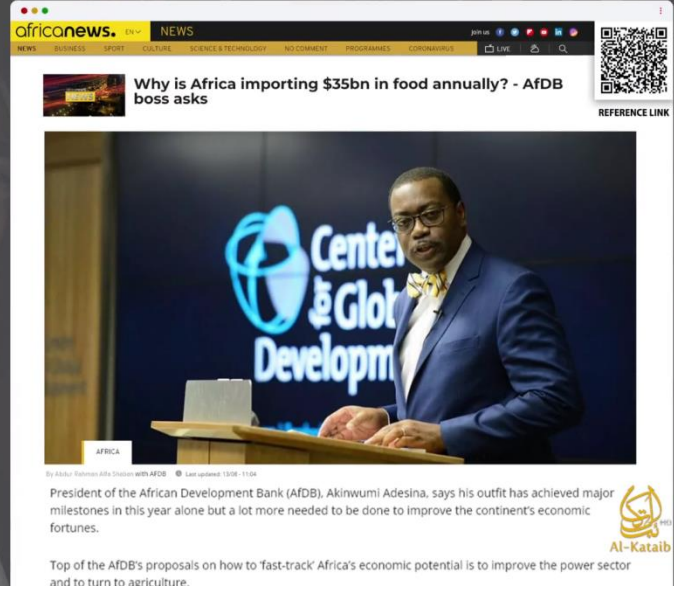
وما يغيب عن هذا العنصر هو صوت المواطنين الأفارقة حول احتياجاتهم. من الجيد وجود استثمارات في أفريقيا، ولكن إذا لم تستفد منها الدولة أو شعبها، فلن تعود بالنفع على أحد.

لقد تجلّت حقيقة الثلاثين عاماً الماضية في أفريقيا في تزايد مساءلة حكوماتنا أمام المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك (DFID)، و(BFID)، و(Danilas)، و(Banilas)، و(Kanilas)، كما أنها أكثر مساءلة أمام الوكالات الدولية من مساءلتها أمام المواطنين.

وأعتقد أنه من الصواب القول إن معدلات النمو الهائلة قد تحققت، ولكن من المستفيد من هذه المعدلات؟ في الواقع، ازداد الانقسام بين الأغنياء والفقراء بشكل كبير خلال الثلاثين عاماً الماضية. أما بالنسبة للبنك الدولي ومدافعيه الذين يتحدثون عن الطبقات المتوسطة التي تبدأ بدولارين في اليوم، أو جنيه إسترليني واحد في اليوم؟ هل جربت العيش في نيروبي بجنيه إسترليني واحد في اليوم؟ هؤلاء، إذا كانوا يعتقدون أن هذه هي الطبقة المتوسطة، فهم في عالم آخر، أخشى ذلك".



"Africa's annual food import bill of \$35 billion, estimated to rise to \$110 billion by 2025, weakens African economies, decimates its agriculture and exports jobs from the continent."



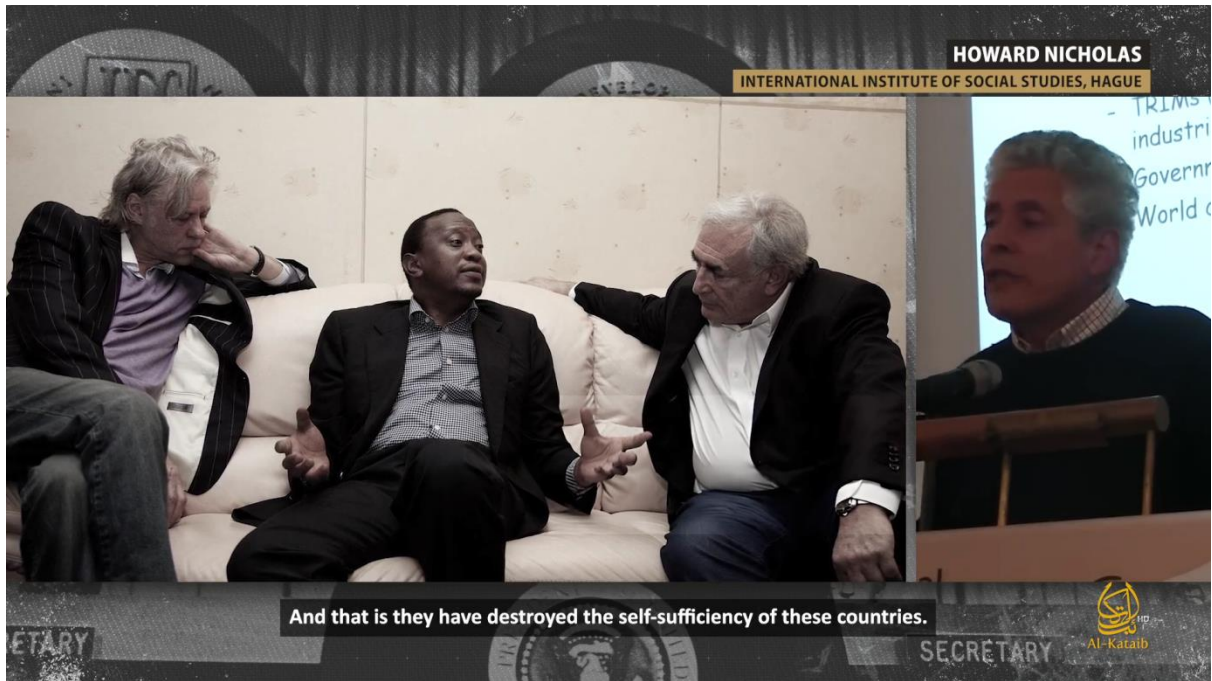
فبالإضافة إلى نهب المعادن والموارد، قوّضت السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأمن الغذائي في الدول النامية.

على الرغم من امتلاك أفريقيا 65% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم، ووفرة المياه العذبة، وحوالي 300 يوم مشمس سنوياً، إلا أنها لا تزال أفقر قارة على وجه الأرض. فبدلاً من إنتاج غذائها بنفسها، تنفق أفريقيا 35 مليار دولار سنوياً على استيراد الغذاء، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع إلى 110 مليارات دولار بحلول عام 2025. هذا الاعتماد ليس صدفة.



إنه نتيجة مدروسة بعناية لسياسات تضمن استمرار اعتماد الدول النامية على المصادر الخارجية لتلبية احتياجاتها الأساسية. إنه نظام يُبقي الدول النامية حبيسة حلقة مفرغة من الاعتماد على الدول الأكثر ثراءً وتقدمًا.

يُفضّل القادة الأفارقة الضعفاء، والفاقدون في كثير من الأحيان، المكاسب السياسية على المصالح الاقتصادية المحلية، ويُدِّيمون هذه الحلقة المفرغة من التبعية من خلال الامتثال طواعيةً لمطالب المؤسسات المالية الدولية بدلاً من السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.



يقول هاورد نيكولاس: "وقد فعلوا أيضاً شيئاً بالغ الأهمية، وهو أنهم دمروا الاكتفاء الذاتي لهذه الدول. الاستعمار هو من بدأ ذلك. من أهم الأمور تدمير الاكتفاء الذاتي الغذائي.

واصل البنك الدولي هذا النهج، حيث أجبر معظم الدول على إلغاء جميع إعانات ودعم المواد الغذائية. فعلوا ذلك لأنه بمجرد عجزكم عن إنتاج طعامكم الخاص، أزيد من سيطرتي عليكم.

كيف نعرف هذا؟ حسنًا، حدث أمرٌ طريفٌ جدًا قبل بضع سنوات. ليس مضحكًا جدًا في الواقع. تضمن تجويع عدد كبير من الناس في ملاوي.

قد يتذكر الكثيرون منكم هذا لأنه كان مأساويًا حقًا. لكن وزير المالية الملاوي، الذي كان يُمثل تهديدًا خطيرًا آنذاك، انشق فجأةً وقال: حسنًا، هل تعلمون لماذا عانينا من هذه المجاعة؟ لأن أحد شروط القرض الذي منحه البنك الدولي كان تدمير جميع فائض مخزوننا من الحبوب. لماذا؟ لأننا، تذكروا، نريدكم تابعين.

في سبعينيات القرن الماضي، قال مجلس الشيوخ الأمريكي والكونغرس الأمريكي: لن نسمح لأمريكا اللاتينية بإنتاج غذائها بنفسها. سنبدأ استراتيجيةً بمشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتدمير الاكتفاء الذاتي الغذائي لأمريكا اللاتينية. حينها ستصبح هذه الدول بالفعل ساحتنا الخلفية.

وهذا بالضبط ما فعلوه. انظروا إلى جميع دول أمريكا اللاتينية. انظروا إليها.

كانت مكتفية ذاتيًا غذائيًا. لم يعودوا مكتفين ذاتيًا غذائيًا".



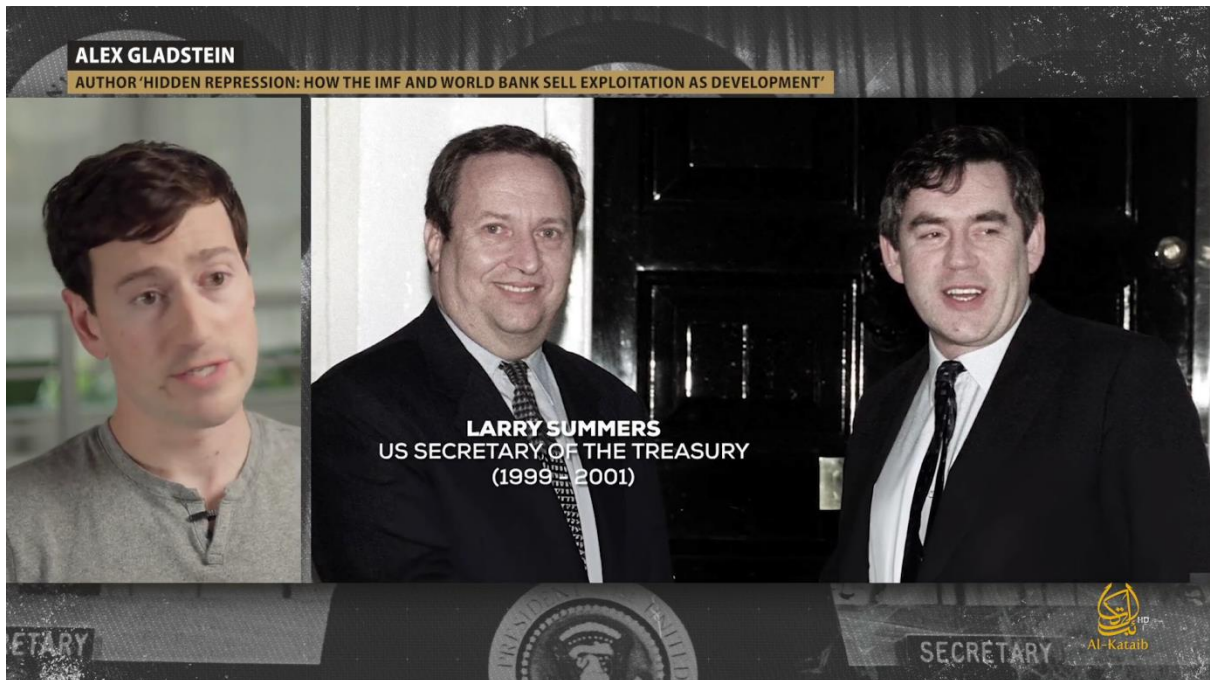
يقول ميكائيل هودسون: "المبدأ الذي يقوم عليه البنك الدولي هو أنه لا ينبغي لأي دولة أن تزرع غذائها بنفسها. ينبغي لأفريقيا ودول العالم الثالث أن تزرع محاصيل التصدير فقط. وللتصدير، ولتوفير فائض من الكاكاو والمواد الخام الاستوائية الأخرى، وللحفاظ على انخفاض الأسعار، يجب عليهم شراءحبوبهم من الولايات المتحدة أو أوروبا، حتى إذا فعلوا شيئاً لا يرضينا، يمكننا أن نفعل ما حاولت أمريكا فعله بالصين في الستينيات. يمكننا فرض عقوبات عليهم.

يمكننا القول: سنجوعكم. لن نصدر لكم أي حبوب. لذا، فإن ديونهم الخارجية بالدولار تعني أنهم مضطرون لبيع شيء تريده الولايات المتحدة، وليس ما يريدونه هم.

أعتقد أن أكثر المنظمات شراً في العالم اليوم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد كان هذا هو الإرث المدمر لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العالم النامي".



وفق الوثائقي، بدافع الجشع والاستغلال والمصلحة الذاتية، لم تُفض هذه السياسات النيوليبرالية إلى دمار اقتصادي فحسب، بل قضت على ملايين الأرواح وفاقمت الفقر في نفس البلدان التي زعمت مساعدتها.



يقول أليكس غلادشتاين، مؤلف كتاب "القمع الخفي: كيف يسوّق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاستغلال على أنه تنمية": "نتحدث هنا عن عشرات الملايين من الناس الذين قُتلوا بسبب هذه السياسات. لا أعتقد أن لاري سامرز سيُسجن يوماً بسبب هذا.

في الواقع، لا أحد يعلم حتى أنه كان متورطاً في هذا. كان كبير مهندسي الجناح الاقتصادي للبنك الدولي في أوائل التسعينيات. ذهب إلى البيت الأبيض، وآلآن يُملّي علينا ما يجب فعله على تويتر.

إنه يعيش في قصر. لن يُسجن بسبب هذا. لن يُسجن أيُّ من هؤلاء الأشخاص أبداً بسبب سياسات التكيف الهيكلي التي مارسوها في الجنوب العالمي. لا أعتقد أننا سنحصل على العدالة يوماً ما".

وفق الوثائقي، لقد وقعت دول بأكملها في دوامة الديون والتبعية والتخلف، مع أمل ضئيل في الخلاص. وتمثل هذه السياسات، بكل المقاييس، شكلاً خطيراً ومدمراً من أشكال الحرب الاقتصادية، مدفوعة بالجشع والمصالح الأنانية للقوى الغربية الغنية.



"I describe IMF policies as being like dropping bombs from 50,000 feet. One couldn't see the human suffering down below Modern high-tech warfare is designed to remove physical contact: dropping bombs from 50,000 feet ensures that one does not "feel" what one does. Modern economic management is similar: from one's luxury hotel, one can callously impose policies about which one would think twice if one knew the people whose lives one was destroying."

PG. 1, 24

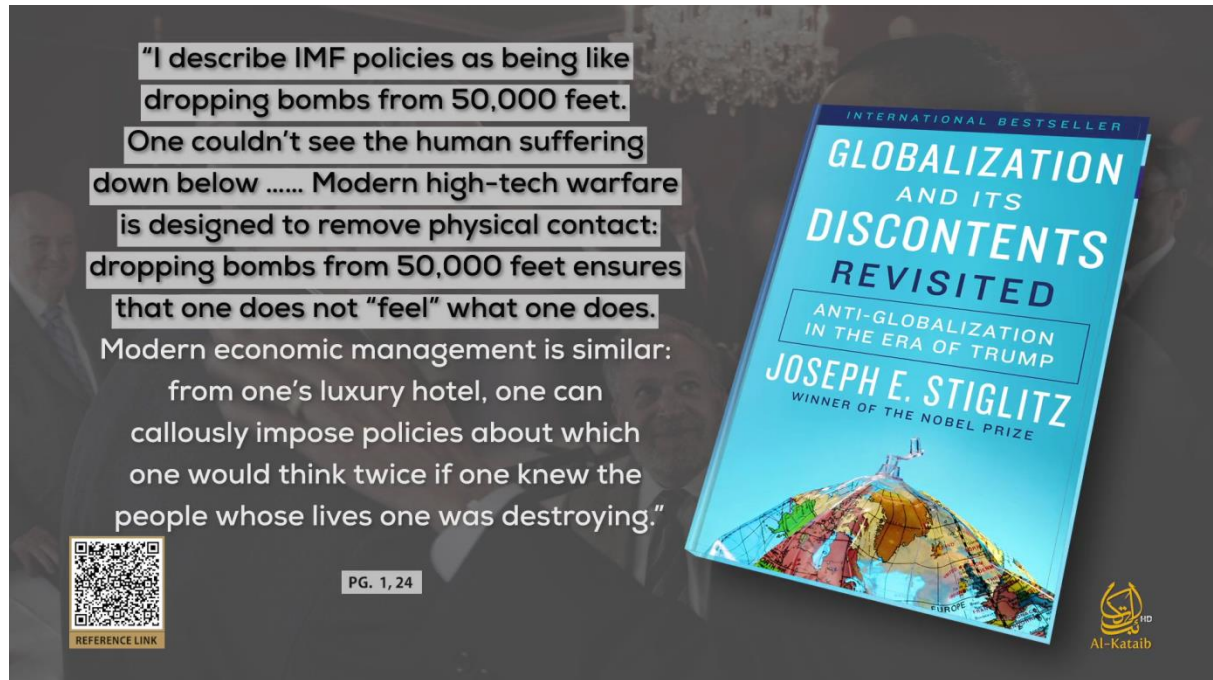
[REFERENCE LINK](#)

Al-Kataib

"أصف سياسات صندوق النقد الدولي بأنها أشبه بإسقاط قنابل من ارتفاع 50 ألف قدم. لا يمكن للمرء أن يرى المعاناة الإنسانية في الأسفل... صُممت الحروب الحديثة عالية التقنية لإزالة التلامس الجسدي: إسقاط القنابل من ارتفاع 50 ألف قدم يضمن ألا "يشعر" المرء بما يشعر به. والإدارة الاقتصادية الحديثة مشابهة: من فندقه الفاخر،

يمكن للمرء أن يفرض سياسات بلا مبالاة، وهو أمر قد يفكر فيه المرء مرتين لو عرف من يُدمر حياتهم". ص 1، 24

ووفق الوثائقي، ما يجعل هذا الأمر خبيثاً بشكل خاص هو أن هذه السياسات غالباً ما تُقدم على أنها مسارات للتنمية، لكنها في الواقع لا تؤدي إلا إلى تعميق عدم المساواة والحفاظ على الهيمنة الاقتصادية.



"إن الضرر الذي تُلحقه هذه السياسات يُضاهي، على حد تعبير أحد كبار الاقتصاديين الأمريكيين، القنابل التي تُلقى من ارتفاع 50 ألف قدم، حيث لا يرى الطيار أو يشعر بالدمار على الأرض. وبالمثل، يعمل المصرفيون والاقتصاديون المسؤولون عن فرض هذه السياسات الضارة على الدول الفقيرة من غرف فنادقهم الفاخرة، غافلين عن الأرواح التي تُدمرها. ص 1، 24



في النهاية، عانت الدول التي طبقت سياسات صندوق النقد الدولي مرتين. أولاً، من خلال عبء الديون الثقيلة، وثانياً من خلال الآثار المدمرة لبرامج التكيف الهيكلي المفروضة عليها. أوجدت هذه البرامج بيئةً جعلت الدول الفقيرة رهينة للدول المقرضة.

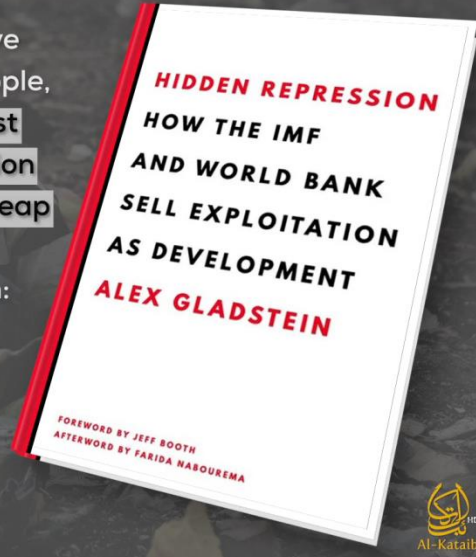
"The reality is that these organizations have impoverished and endangered millions of people, enriched dictators and kleptocrats, and cast human rights aside to generate a multi-trillion dollar flow of food, natural resources, and cheap labor from poor countries to rich ones.

Their behavior... is no mistake or exception: Selling exploitation as "development" is their way of doing business."



REFERENCE LINK

PG. 13



"والحقيقة أن هذه المؤسسات جعلت ملايين الناس في العديد من الدول النامية أكثر فقراً وضعفاً، في حين أغنت الطغاة والقادة الفاسدين. لقد أعطت الأولوية لتدفق الغذاء والموارد والعمالة الرخيصة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، بينما غضت الطرف عما يُسمى حقوق الإنسان التي تدّعي الدفاع عنها باستمرار. هذا ليس خطأً أو استثناءً، بل هي طريقة عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مُخفيين الاستغلال تحت ستار التنمية". صفحة 13.



يقول أليكس: "إذا كان من المفترض أن يُفيد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الفقراء، أعني أنهم غالباً ما يُعلقون هذا الشيء على مقرهم الرئيسي في واشنطن العاصمة والذي يقول: "إنهاء الفقر". ثم تبدأ في إدراك أن هذا ليس ما يفعلونه. إنهم لا يُقدمون قروضاً لهذه الدول لمصلحة شعوبها.

إنهم يفعلون ذلك لمصلحتنا. تأتي هذه الفوائد بثلاث طرق نستفيد منها نحن الأمريكيين، على سبيل المثال. مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و أنواع أخرى من الإقراض لما نسميه، أياً كان، دول العالم الثالث، دول الجنوب، الدول النامية، الأسواق الناشئة.

في الأساس، هناك مليار شخص في عالمنا، ثم كل شخص آخر، حوالي 6.7 مليار شخص في أماكن أخرى. أولها هو الفائدة. وهذا أمر لم أفكر فيه بعمق.

لا أعرف حتى. عندما تفكر في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ربما تظن أنهما مؤسسة خيرية. لا، إنهما أشبه بمقرضين، مقرضين مفترسين، في الأساس.

يفرضان أسعار فائدة مرتفعة للغاية. لذا، مرة أخرى، الأمور الثلاثة التي استخلصناها من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى الخمسين أو الستين عامًا الماضية كانت مدفوعات الفائدة، ورخص العمالة والموارد، والسيطرة السياسية. أعني، بعض ما يتعلق بالسيطرة السياسية صادم للغاية.



سأعرض غداً شريحة من صحيفة نيويورك تايمز من عام 1978 من زائير، ما كانت تُعرف آنذاك بزائير. وكانت واضحة جداً. كان العنوان يقول إن زائير تحصل على قروض كبيرة من صندوق النقد الدولي وتتخلى عن سيطرتها الاقتصادية على البلاد.

بمعنى آخر، عيّن صندوق النقد الدولي وزارة الخزانة في هذا البلد من مواطنيه. كنا سنستولي على هذه البلدان. إنه أمرٌ جنونيٌّ تماماً.

كنا سنستولي على هذه البلدان. إنه أمرٌ جنونيٌّ تماماً. لكن المعاناة لا تنتهي عند هذا الحد."



ووفق الوثائقي، بمجرد أن تغرق دولة في الديون، يعود صندوق النقد الدولي للظهور، مقدماً مجموعة جديدة من البرامج تحت ستار تخفيف أعباء الديون. في الحلقة القادمة، سنلقي نظرة فاحصة على ما يُسمى ببرنامج تخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي، ونكشف الحقيقة وراء هذه المبادرة الخيرية ظاهرياً. هل هي حقاً لفئة إثارية تهدف إلى مساعدة الدول المتعثرة، أم أنها مجرد استمرار لدورة التبعية؟

هل يُقصد بها مساعدة الدول النامية، أم أنها مجرد وسيلة لتعزيز هياكل السيطرة الاقتصادية القائمة التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية؟ انضموا إلينا في الحلقة القادمة لنستكشف كيف يُواصل هذا النهج المُضلل إيقاع الدول في دوامة الديون والتبعية.



END OF PART 01
TO BE CONTINUED



FOUNDATION FOR MEDIA PRODUCTIONS 1446H / 2025

